المحميات البيئية والطبيعية وضرورة إنشائها

تعد المحميات الطبيعية قديمة جداً قدم التاريخ حيث كان أول عمل موثق لحماية الطبيعة يعود إلى عام 252 قبل الميلاد من قبل الإمبراطور الهندي أسوكا حيث أنه أصدر أمر بحماية الغابات والأسماك والحيوانات، كما أن مفهوم الحمى التقليدي والذي تأسس حوالي 2000 قبل الميلاد في شبه الجزيرة العربية وحوض المتوسط يعكس تفهم جيد ومبكر لما حدث من تدهور للموارد الطبيعية ولعل المفهوم الحديث للمحميات الطبيعية يرجع إلى تأسيس محمية Yellow stone الوطنية في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1872.

ينظر إلى المحميات الطبيعية (Protected Areas) على أنها مناطق محددة الأبعاد جغرافيا، تُفرض عليها الحماية بموجب قوانين للمحافظة على ما تتميز به هذه المحميات من تنوع بيئي وطبيعي، وحفاظا على تلك الموارد من الاستغلال الجائر أو الانقراض. كما تعتبر المحميات الطبيعية في هذا الكوكب ضرورة ملحة لما لها على المستوى الاقتصادي والمادي والبيئي، وأيضا على المستوى النفسي والاجتماعي، من نتائج إيجابية، سواءً من حيث حماية الطبيعة ومواردها، أو صون التراث الحضاري والثقافي للشعوب، وضمان حق الأجيال القادمة في هذا الإرث.

تعريف المحميات الطبيعية:

عرف الاتحاد العالمي لصون الطبيعة (IUCN) المناطق المحمية بأنها: مساحة كبيرة من الأرض تكون فيها النظم البيئية غير مستغلة، أو مسكونة من قبل الإنسان، وتكون فيها الأنواع النباتية والحيوانية وأشكال الأرض وتضاريسها وتنوع اليابسة، ذات أهمية علمية أو تعليمية أو ترويحية، وتحمى هذه المساحات قانونياً بواسطة تشريعات صادرة عن أعلى جهة بالدولة، ولا يسمح فيها بأي أنشطة إلا تلك التي تتعلق بالأبحاث العلمية والتعليم والثقافة وترويح النفس وهذا يعني منع الصيد والزراعة وتربية الماشية وقطع الأشجار وبناء السدود وممارسة أي أنشطة سكنية ضمن حدود المحمية.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ALESCO) تعرف المحمية الطبيعية على أنها: مساحة كبيرة من الأرض تخصص بواسطة القانون لحماية المصادر الطبيعية الواقعة ضمن حدودها، وقد تشمل هذه المصادر النباتات والحيوانات والتكوينات الصخرية والكهوف والأنهار ومساقط المياه والينابيع، كما يمكن أن تشمل الحفاظ على المواقع التاريخية والثقافية والأثرية وحضارات المجتمع الإنساني في الماضي وكل ما يمكن أن يكون له تأثير إيجابي في النفس البشرية.

حسب قانون الحراج: هي مساحة محددة من الأراضي الحراجية أو أراضي أملاك الدولة تتميز بالغنى الواضح بالتراث الطبيعي الحراجي إضافة إلى المكونات الأخرى من النباتات والحيوانات والأحياء الدقيقة وتتعايش فيما بينها وفق نظام بيئي معين بهدف حمايتها والحفاظ عليها واستثمارها في السياحة البيئية باعتبارها نقاط جذب سياحي.

أهداف المحميات:

تنبع أهمية المحميات الطبيعية من كونها تحقق الأهداف التالية:

1- تنشأ المحميات للأغراض العلمية والتعليمية والأبحاث العلمية، كالحفاظ على العمليات والعلاقات البيئية المتوازنة ومراقبتها عبر الزمن.

2- تنشأ المحميات لحماية وصيانة الأشكال الطبيعية وحفظ الأنواع النباتية والحيوانية والمصادر الوراثية ذات الأهمية الوطنية المهددة بالانقراض، حيث تبقى المحميات بنوكاً وراثية حية تكون منقذا عند الحاجة للنظم البيئية الهشة أو التي تتعرض لكوارث طبيعية أو اصطناعية.

3- المحميات الطبيعية ذات أهمية بيئية حيث تحمي المناطق شبه الجافة من التصحر والانجراف، وتتيح فرص لإعادة تأهيل الأنواع المنقرضة والتي توجد في مواقع مشابهة وإعادة تنمية وتأهيل الأنواع المهددة بالانقراض والنادرة.

4- تنشأ بعض المحميات لتدعيم الاقتصاد الوطني من خلال الاستغلال الاقتصادي المنظم والرشيد للموارد الحيوية التي يمكن أن تنشا في هذه المحميات.

5- الاستثمار الإعلامي والتوعية لهذه المواقع يزيد الوعي العام للمواطنين بأهمية المحميات والتنوع الحيوي عموماً وإيصال حقيقة ثابتة لكل مواطن وهي أن حياته مرهونة باستمرار هذا التنوع.

6- التنظيم الإيجابي للعلاقة بين السكان المحليين وغير المحليين و بين المكونات الحية للأوساط الطبيعية.

أنواع المحميات

صنف الاتحاد العالمي لصون الطبيعة (IUCN) المحميات إلى ست مجموعات رئيسية هي:

1. المحمية الطبيعية البرية العلمية: وهي تدار لأغراض علمية أو حماية المساحات الطبيعية البرية.
2. المنتزه الوطني: عبارة عن مساحة شاسعة من الطبيعة تصل لعشرات الآلاف من الهكتارات وقد تحتوي على عدة نظم بيئية، تضم العديد من النباتات والحيوانات والتشكيلات الطبيعية النادرة، تتحكم فيها الظروف الطبيعية ويمنع ضمنها كل أنواع العبث والتعديات التي يمكن أن تؤثر في وسطها الطبيعي، وتعيش ضمنها الحيوانات البرية وكأنها في وسطها الطبيعي، يسمح للزوار والباحثين بارتيادها للراحة والاستجمام والبحث العلمي، تدار من قبل مشرفين ومختصين،

للمحميات والمنتزهات قوانين وتشريعات خاصة بها، تنظم إدارتها وحمايتها. وفيها تتم حماية المناطق الطبيعية ذات الأهمية على الصعيد المحلي والعالمية وتخصص الحماية لأغراض علمية وتعليمية والترويح عن النفس.

3. محميات المعالم والمشاهد الطبيعية (بانوراما): تخصص لحماية التراكيب الطبيعية ذات الأهمية الوطنية أو العالمية بسبب مميزاتها الغزيرة من حيث الخواص التعليمية و مساحتها صغيرة مقارنة مع المنتزهات القومية.

4. منطقة المناظر الطبيعية البرية ، والبحرية: وهي محمية الغاية منها صون المناظر الطبيعية البرية والبحرية والترويج لها.

5. محميات الموارد الطبيعية: تخصص هذه المحميات لأغراض الدراسات المتعلقة بالاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المتجردة. وهي محمية تدار لغرض الاستخدام المستدام للمنظومات الإيكولوجية الطبيعية، كما تقام لغرض حماية الأنواع ذات الأهمية القومية بصورة طبيعية ولحماية مجموعات من الأنواع والأشكال الفيزيائية التي تتطلب معالجة دقيقة من قبل الإنسان ويسمح فيها بإجراء البحوث والمراقبة والتعليم البيئي.

6. محميات الإنسان والمحيط الحيوي (المحميات الإنسانية الطبيعية): تخصص لحماية مناطق طبيعية يكون الإنسان فيها جزء أساسي و تدار بطريقة تسمح للإنسان بالتعايش مع البيئة بانسجام دون الإضرار بها.

7. محميات طبيعية متعددة الأغراض والاستخدامات: تخصص لأغراض حماية الموارد الطبيعية و استعمال هذه الموارد بشكل مستدام، ولحماية مواقع التراث والإرث العالمي الطبيعي، ولغرض حماية التنوع الحيوي و الأشكال الطبيعية التي تعتبر ذات صفات عالمية متميزة.

معايير اختيار المحميات الطبيعية

يتم اختيار المحميات الطبيعية بناء على جملة من المعايير، نستعرضها فيما يلي:

معايير اجتماعية

1. القبول الاجتماعي: و ذلك لضمان دعم السكان المحليين لإنشاء المحمية.
2. الصحة العامة: مثلاً دور المحمية في الحد من نسبة التلوث الجوي، أو غيره.
3. الترويح عن النفس.
4. الثقافة (دينية، تاريخية، فنية).
5. الجمال الطبيعي.

6. تعارض المصالح: هل تؤدي الحماية إلى التأثير على أنشطة السكان ؟ وإلى أي مدى يمكن تلافي ذلك؟
7. ضمان السلامة: من السيول والتيارات البحرية.
8. سهولة الوصول إلى المحمية.
9. مرجعية الموقع: مدى ما يمكن أن يوفر الموقع من بيانات مرجعية عن الحالة الطبيعية التي لم تتأثر بعد بتدخل الإنسان.
10. توفير الخدمات التدريبية والتعليمية والبحثية.

معايير اقتصادية

1. أهمية الموقع لحياة نوع معين أو مجموعة أنواع ذات قيمة اقتصادية عالية.
2. أهمية الموقع للإنتاج والحاجة إلى ترشيد استغلاله.
3. طبيعة الأنشطة ذات التكلفة الاقتصادية طويلة الأجل نتيجةً لتهديدها لسلامة البيئة.
4. العائد الاقتصادي من الحماية.
5. أحيانا قد تفرض ميزانية المحمية أبعادها عن الأملاك الخاصة لان شراء هذه الأملاك إذا كانت ضمن المحمية قد يكون مكلف اقتصاديا.

معايير بيئية

1. التنوع: في النظم البيئية وفي الموائل وفي المجتمعات البيولوجية.
2. الفطرية: درجة تدخل الإنسان ومستوى التدهور البيئي.
3. التمثيل: الدرجة التي تمثل بها منطقة الحماية نوعاً معينا من الموائل الحرجة.
4. التفرد: ما إذا كانت منطقة الحماية فريدة في نوعه.
5. الكمالية: الدرجة التي يمكن اعتبار المنطقة بها وحدة وظيفية متكاملة.
6. الإنتاجية: الدرجة التي تحقق بها العمليات الإنتاجية بالمنطقة منافع للأنواع الموجودة.
7. مدى الحساسية: الدرجة التي تتأثر بها منطقة الحماية بعوامل تدهور طبيعية وتدخل الإنسان.

معايير بنيوية

1. المساحة: أن تكون مساحة المحمية كافية لحماية مختلف الموائل بالمنطقة.
2. العجالة: الحاجة الملحة إلى تحاشي فقد قيم وموارد المنطقة أو تشويهها.

3. التقسيم إلى مناطق (النواة، منطقة حماية، منطقة انتقالية).
4. الحماية القانونية: يجب أن تحمى كامل مناطق المحمية وخاصةً النواة بواسطة القانون.
5. الإتاحة: إمكانية إتاحة المنطقة للحماية وإدارتها بصورة مرضية.
6. القابلية للإصلاح: الدرجة التي يمكن بها إعادة تأهيل المنطقة إلى وضع يحاكي وضعها الفطري قبل تدخل الإنسان.
7. التخطيط: يجب أن يتم وضع خطة واضحة لكل محمية.

المحميات الموجودة في سورية :

بدأ الاهتمام بحماية الغابات وإطلاق مفهوم المحميات في سورية منذ نهاية التسعينيات من القرن الماضي، وفي العام 2003 أنشئ في وزارة الزراعة قسم التنوع الحيوي وإدارة المحميات، وبدأ العمل على إعلان المحميات وإعطائها الاهتمام اللازم.

معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية بالمحميات :

تمثل المعايير جوانب مختلفة من أوجه الاستدامة يمكن من خلالها تقدير النجاح أو الفشل. وتحدد أو توصف المعايير مجموعة صفات أو ظروف أو عمليات يمكن بوساطتها تقييم الإدارة المستدامة لمورد ما، وتضم المعايير مجموعة مؤشرات Indicators كمية، أو وصفية تدل بتقديرها الدوري على التغيير الحاصل. وهي أدوات يمكن من خلالها الحكم على نتائج سياسات وخطط وفعاليات إدارة ما بأنها مستدامة ولاسيما إن اقترنت هذه الخطط بأهداف موضوعة.

وقد تتعدد المؤشرات، لكن كل منها يرتبط بجانب معين من فعاليات النظم، وإن اجتماع المؤشرات، وارتباط بعضها ببعض يعطي فكرة واضحة عن أثر خطط ونظم الإدارة، ويسهل بذلك تقييم النشاطات والفعاليات. والمعايير المختارة يجب أن تصف الحالة المراد الوصول إليها أو أن تنبه للأخطار قبل وقوعها. فالطبيب مثلاً يعتمد على قياس درجة حرارة الجسم وضغط الدم ومعدل نبضات القلب ليأخذ فكرة عن صحة شخص ما (قد لا يكون مريضاً).

وتوفر المؤشرات أساساً لتقييم السياسات والخطط المتعلقة بإدارة المحمية، وذلك عبر التقييم الدوري والمنتظم لعناصر ومكونات الخطة والنشاطات الإدارية المرتبطة بالمحمية، وبذلك يسهل معرفة أو تحديد اتجاه استغلال الموارد ومدى انسجام الخطط مع مبادئ الإدارة المستدامة.

ولكي تكون فعالة، يجب أن تكون المؤشرات قليلة العدد، ومناسبة، وصحيحة، ومنطقية، وواضحة، وسهلة الفهم، وموضوعية، وعملية، وسهلة القياس. ويجب أن تأخذ بالحسبان الأوضاع الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية للموارد بالمحمية.

ويمكن تقسيم المؤشرات إلى:

1. مؤشرات الحالة (الوضع) State Indicators وهي المؤشرات التي تصف حالة المحمية ونظمها البيئية، كمساحة الموائل، وعدد الأنواع المشكلة لها، وكفاية تطورها ..إلخ.
2. مؤشرات التعرض Exposure Indicators وتقيس هذه المؤشرات التغير في مكونات النظم البيئية بالمحمية نتيجة للمؤثرات (Pressure) الخارجية من خلال الأعراض التي تظهر على حالة الموارد (فقد أنواع، قلة في الكثافة، تغير في المساحة...).
3. مؤشرات الموئل Habitat Indicators وتعني فقدان مكان معيشة نوع ما أو الشروط التي يعيش فيها، كتبسيط طبقة أشجار الغابة أو تجفيف مستنقع، أو إقامة سد على نهر، أو انحسار حرمة الأنهار و الجداول.
4. مؤشرات الإجهاد Stressor Indicators وتعكس هذه المؤشرات النتيجة التي تؤول إليها المحمية نتيجة تعرضها إلى إجهادات كالفعاليات الإنسانية (تلوث، احتطاب، تربية و تنمية...).
5. وتعكس أنواع المؤشرات سالفة الذكر بطريقة أو بأخرى طرازاً يتلخص في تحديد المؤثرات (الضغوط) Driving force التي تتعرض لها المحمية، ومن ثم وصف الحالة State، وتحديد مؤشرات الاستجابة Response أو ردود الأفعال بما فيها الخطط والتدابير المتخذة.

ولمراقبة وتقييم خطة الإدارة اقترح مؤتمر التنوع الحيوي مجموعة مركزية مؤلفة من ثلاثة مؤشرات عالمية لتقييم حالة واتجاهات التنوع الحيوي، هي:

1–الكمية البيئية – النقصان والزيادة على المستوى البيئي.

2–النوعية البيئية – حالة متعلقة بالأساس المفترض كوفرة الأنواع أو الانتشار أو غنى الأنواع أو هيكل النظام البيئي وتعقيداته.

3–العدد النسبي للأنواع المهددة والمنقرضة – الأنواع والنظم البيئية المهددة بحسب تعاريف CBD كتلك المبنية على أساس القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لصون الطبيعية IUCN.

****